

الخطة الجديدة المقترحة لانتاج الطاقة

-تهدف سياسة الإنتاج التي وضعتها وزارة الطاقة في خطتها الجديدة للوصول الى قدرة انتاجية بـ ٤٠٠٠ ميغاوات عام ٢٠١٤ و ٥٠٠٠ ميغاوات فيما بعد. بناء على تقدير نمو الطلب بما يقارب ٧% سنوياً و ١٥% كاحتياطي ضروري .

-تطرح الخطة كإجراء عاجل لسد العجز ولحين إنشاء معامل الانتاج او تأهيل او استبدال المعامل القديمة التي تتطلب بين سنتين او ثلاث سنوات، امكانية استئجار او استجرار ٢٥٠ ميغاوات عبر البواخر او المولدات او عبر الاستيراد .

-بدأت محادثات لاستيراد الطاقة من تركيا، بعد موافقة سوريا بين ١٠٠ و ١٥٠٠ ميغاوات بميزانية ١٢،٦٦ سنت اميركي/ للكيلوات ساعة .

-تراهن الخطة المعروضة حالياً على مجلس الوزراء على انشاء معامل بقدرة ١٥٠٠ ميغاوات حالياً بميزانية ١٥٠٠ مليون دولار اميركي (تعمل على الفيول)، ولاحقاً ١٠٠٠ ميغاوات بعد ٢٠١٤ على طريقة (اي بي بي) بالتعاون مع القطاع مع تمويل ٢٠% من القروض الدولية كحد ادنى، وقد جرى اعداد مسودة قانون لهذا الغرض ولمشاريع الطاقة المتجددة .

-في الخطة تأهيل واقتراح اصلاح واستبدال او توسيع المعامل القديمة بما يؤمن اضافة قدرة انتاجية بحوالى ٢٤٥ ميغاوات. تكاليف اعادة تأهيل معلمي الذوق والجية على الفيول عبر قروض دولية بمدة زمنية من سنة الى خمس سنوات بـ ١٨٠ مليون دولار لزيادة ١٠٠ ميغاوات انتاج. واصلاح دير عمار والزهراني بـ ٣ سنوات لزيادة الانتاج ٧٥ ميغاوات بكلفة ١٠٨ ملايين دولار، وزيادة توربينات الغاز في صور وبعليك لزيادة الانتاج ٧٠ ميغاوات بسنتين بكلفة ١٣٠ مليون دولار من موازنة الحكومة اللبنانية .

-تقترح الخطة الجديدة زيادة الانتاج المائي عبر تصليح، تأهيل و/ او استبدال المعامل القديمة وتوفير طاقات انتاجية جديدة عن طريق (بي او تي). ولان مهام وزارة الطاقة في لبنان تشمل ايضا قطاع المياه، ولأن هناك توجهات قديمة بإنشاء سدود سطحية لتخزين المياه، تقترح الخطة ايضا توليد الطاقة الكهربائية من السدود التي تعتزم انشائها بنسبة لا تقل عن ١٢٠ ميغاوات (وفقاً لمسودة خطة كهرباء فرنسا)، وتقدر القدرة الانتاجية للطاقة المائية بـ ٤٠٠ ميغاوات بميزانية ٢٠٠ مليون دولار (٥٨٠٠ دولار/كيلوات) ، من دون تفاصيل. مع الاشارة الى اعتراضات بعض البيئيين ولا سيما «حزب البيئة اللبناني» على إنشاء سدود سطحية لتخزين المياه بكلفة عالية ومخاطر كثيرة وفق دراسة موسعة نشرت في تموز عام ٢٠١٠ بالتعاون مع مؤسسة فريديرش ايبيرت وعرضت في مؤتمر وطني .

-تقترح الخطة ايضا ادخال الطاقة الهوائية عن طريق القطاع الخاص بإنشاء مزارع الهواء بـ ١١٥ و ١٩٥ مليون دولار (١٩٥٠ دولار/كيلوات). الا ان مشاريع القوانين لتشجيع انتاج الطاقة الهوائية وكيفية تسهيل جرها ونقلها وبيعها لم تظهر بعد .

-كما تتبنى الخطة تشجيع القطاع الخاص لتبني فرص انتاج الطاقة الكهربائية من النفايات من ٣ الى ٤ سنوات لانتاج بين ١٥ و ٢٥ ميغاوات بميزانية تقدر بين ٣٠ و ٥٠ مليون دولار (١٩٠٠ دولار/كيلوات). ويلقى هذا الخيار اعتراضاً من البيئيين نظراً لمخاطر حرق النفايات لتوليد الطاقة التي تعتبر بمثابة «حرق الموارد» .

-تشير وزارة الطاقة في خطتها انها تدرس وتتحقق من امكانيات الاستفادة من الطاقة الحرارية الارضية وانها تستكمل مع «كهرباء فرنسا» التصميم التوجيهي للانتاج ليتكيف مع

مراحل التنفيذ ونمو الطلب، مع الإشارة ايضاً ان «كهرباء فرنسا»، كانت قد قدمت دراسات استشارية لمؤسسة كهرباء لبنان بلا جدوى الطاقة الشمسية ولا الهوائية في لبنان! وقد تم انتقاد المؤسسة مرارا على استعانتها باستشاريين لهم مصالح باستخدام تقنيات معينة لتوليد الطاقة غير تلك التي تعتمد على الهواء او الشمس .
-الاعتماد على الغاز لتأمين ثلثي حاجة المعامل، مع تنوع وتعدد مصادره واعتماد تقنيات تسمح بالتبديل بين الغاز والفيول اويل .
-كما تتحدث الخطة عن «الاحتمالات الواعدة» لوجود الغاز في المياه الاقليمية اللبنانية وقد اعدت وزارة الطاقة مسودة قانون للتنقيب عن النفط والغاز، بالرغم من تحفظات بعض البيئيين ايضاً .
-امكانية الاستفادة من «آلية التنمية النظيفة» التي اقرها بروتوكول كيوتو منذ عام ١٩٩٧، ولم يعرف ان يستفيد لبنان منها بعد لإنشاء معامل على الطاقة المتجددة .